

المحاضرة الثانية: تحديد المفاهيم - التنمية - النمو - المجتمعات النامية - النموذج

التنموي

إن تنمية المجتمع وتحقيق التقدم والرفاهية أصبح هدفا مشتركا لجميع المجتمعات والبلدان المعاصرة، غير أن هناك تباينا في الوسائل والإمكانيات المادية والبشرية والأطروحات الفكرية والفلسفية. إن مفهوم التنمية قديم ، حيث شكل الموضوع المركزي لكتاب " آدم سميث" عام الموسوم " ثروة الامم " عام 1776، والذي اعتبر من أهم المراجع البحثية التي فتحت المجال أمام الدراسات الاقتصادية والسياسية الحديثة⁽¹⁾ .

ذلك ان الثورة الصناعية التي عايشتها المجتمعات في تلك المرحلة طرحت سؤالين اثنين وهما : مدى احتياج المجتمعات الغربية لمثل هذه الثورات في تنمية اقتصادها ، والآثار التي قد تتجم من خلال التطور الاقتصادي والاجتماعي على باقي المجتمعات الانسانية الأخرى .

إن موضوع التنمية اصبح بمثابة تحدي لأكبر عدد من المجتمعات الانسانية والتي **Pays sous-** يسميها " **ألفرد سوفين** " عام 1952 بالمجتمعات النامية " **développés** " حيث يشير الى ان هناك اكثر من مليار من البشر أي مايقارب 5/1 من سكان العالم لا يتحصلون على دولار واحد في اليوم .

ومنه ربط التنمية بالتخلف واعتبرهما مفهومين يجب تحديدهما في اطار مشترك ذلك أن الاول يوضع في اطار تاريخي (أي مراحل التطور والتقدم للمجتمعات الانسانية) ، والثاني يوضع في اطار تحليلي أي تحليل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وخاصة عندما تكون الاحتياجات المادية الأساسية للإنسان (تغذية ، صحة، تعليم) غير محققة .

وعليه أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال سواء من قبل الباحثين والدارسين أو من قبل الهيئات والمنظمات المحلية والدولية المختصة وغير

¹)- 5- ENCYCLOPEDIA UNIVERSALIS , S.A , France , 2002.

المختصة، وقد اهتمت المجتمعات النامية بهذا الموضوع باعتباره أدوات وطريقة لمواجهة التخلف، كما بُذلت جهود عديدة وكبيرة لتحديد مفهوم التنمية فقد عرفت التنمية، على أنها العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشرات وأساببه كمًا ونوعًا والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار إنتاج اجتماعي معين حيث تحدد القوانين لهذا النمط مسيرة ومهام التنمية بشكل عام⁽²⁾.

وينظر البعض الآخر إلى التنمية على أنها عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث، وتفترض توافر بعض الخصائص منها الدينامية والتغير، والاستقلال، والتأثر والقوة والوحدة الداخلية⁽³⁾.

ولقد جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية عام 1955 أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على اشتراك المجتمع المحلي ومبادراته، تم عرضها في عام 1956 على أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الإدماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع⁽⁴⁾.

" أن التنمية تكون بتخلي Rostow ويرى كل من "هـ- سيلتر" و "والت رستو" المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة.

بينما يرى "شوداك" أنها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواح مختلفة سواء اقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو غيرها.

⁽²⁾-حسين بن هاني: التنمية في الوطن العربي ، الأردن دار الكندي، 1990 ص 118.

⁽³⁾-محمد شفيق ، مرجع سابق ، ص 12

⁽⁴⁾-محي الدين نصرت وآخرون: تنمية المجتمعات الريفية مقال في المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية، القاهرة 1971، ص، 300، 301.

ولقد حقق مفهوم التنمية عند البعض من الدارسين في مجال علم اجتماع التنمية وفق نظرية الحلقة المتنوعة للفقر والتي تم ربطها فيما بعد بعملية الاستثمار أي بمعنى الإنتاج وإعادة الانتاج التي طورت على يد كل من "مالتوس" و"ريكاردو"⁽⁵⁾.

ونجد "عبد الباسط محمد حسين" في كتابه التنمية الاجتماعية يشير إلى أن التنمية ما هي الا عمليات التغيير الاجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف اشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، وهي تعني بدراسة مشاكلهم مع اختلافها، وبذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق الجهود المخططة والمعتمدة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين⁽⁶⁾.

ويعرفها "ويفر" 1971، على أنها مدخل تستخدمه جماعات النفع العام التي تركز جهوداتها لتحقيق أهداف كل سكان المجتمع. ويرتبط هذا المعنى بتصوير يتبناه المجتمع ذاته، وتترجم اهداف السكان هذا التصور الى حقيقة واقعية.

ويعرفها أوبل، داربي وستاورز 1975 على أنها تلك العملية التي يمكن من خلالها أن تقوم أعداد متزايدة من سكان منطقة أو بيئة معينة باتخاذ قرارات بطريقة مسؤولة إجتماعيا وتنفيذ هذه القرارات بحيث يكون العائد منها هو رفع مستوى فرص الحياة أمام بعض الناس دون تخفيض فرص الحياة أمام البعض الآخر، ويشير هذا التعريف جملة من القضايا الجوهرية لمفهوم التنمية منها قضية العدالة الاجتماعية.

ويعرفها "كونيا" عام 1975 على أنها تعني تنمية المجتمع من خلال كافة الجهود المبذولة لإيجاد التفاعل بين الناس والعمل على استمرار هذا التفاعل في ذات الوقت الذي

⁽⁶⁾-عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية، المطبعة العالمية ، 1970 ، ص 90 .100

يتم فيه الإرتقاء بالظروف الطبيعية وتحسينها من أجل حدوث هذا التفاعل⁽⁷⁾، ونجد كونيا هنا يهتم أكثر بعملية التفاعل وديناميات هذه العملية.

ومن هذه المنطلق حدد رؤيته لتنمية المجتمع على أنها تعني كافة الجهود المبذولة لإيجاد هذا التفاعل بين الناس والعمل على إستمراره.

ويرى بعض الدارسين أن التنمية تغيراجتماعي إرادي ومقصود وموجه للإنتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلا إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه أملا، والتنمية بهذا المعني تكون تطورا لانقالها بالمجتمع من طور إلى طورأو تكون تقدما⁽⁸⁾. والتنمية عند "سميلسر" هي بمثابة تحديث، يتضمن تحولا في بعض المتغيرات مثل التكنولوجيا (أي تصبح اكثر تعقيدا) والسكان والزراعة والاسرة... الخ.

وهكذا كما ذهب "بارسونز" إلى أن العملية التطورية للبلدان النامية هي في حقيقتها زيادة القدرة التكيفية للمجتمع، وأن العملية التطورية تنشأ إما من داخل عملية الإنتشار الثقافي أو من خلالها⁽⁹⁾.

ويبقى البحث عن نظرية في التنمية مستمر، حيث أن محاولة تطوير النظريات الكلاسيكية والمحدثة لم يعد كافيا لتناسب الأوضاع والمتطلبات التنموية الشمولية في العالم النامي بالخصوص⁽¹⁰⁾.

ومما سبق ذكره يتضح أن مفهوم التنمية هو مفهوم واسع ومطاط في نظر باحث علم الاجتماع "الدكتور محمد شفيق"، حيث اختلف المفكرون كل حسب وجهاته ومنطلقاته وقناعاته.

⁷ -سوسن عثمان عبد اللطيف: دراسات في التنمية المحلية، القاهرة، لمعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 1979، ص 39، 41.

⁸ -حسني بن هاني، مرجع سابق، ص 118.

⁹ - محمد شفيق : مرجع سابق، ص 15.

¹⁰ - مريم أحمد مصطفى، مرجع سابق، ص 70.

ولكن من المتفق عليه أن موضوع التنمية هي عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والايديولوجية، فهي اذن تكتسي صفة العمليات المخططة والموجهة التي تحدث تغييرا في المجتمع يهدف الى تحسين المستوى المعيشي ويحقق الرفاهية وإستغلال لكافة الامكانيات والطاقات المتوفرة بالمجتمع.

وهنا لابد من الاشارة إلى الفوارق بين التنمية والنمو، حيث أنهما لا يتفقان في المعنى لوجود فارق يميز كلا منهما، وهذا الفارق يتضح في كون النمو يخص العالم الصناعي المتقدم، في حين أن التنمية تتعرض لظروف المجتمعات النامية (المتخلفة) لذا فان التنمية لا تقتصر على زيادة الكميات الاقتصادية الموجودة في المجتمع وإنما تتطلب تعديلا في الهيكل الاقتصادي القائم. فالنمو هو زيادة في أحد أو بعض الكميات الاقتصادية التي تسير إلى نوع من التغير الكمي أساسا، فهو نتاج لعملية التنمية، بمعنى أنه لا يمكن الحصول على نمو إلا بواسطة العملية التنموية، ومن هنا يعتبر النمو المحصلة لعملية التنمية الشاملة.